اتفاق على توريد بطاريات جافة
لصالح وزارات دولة فلسطين
عطاء رقم (2021/63)

إنه في يوم الثلاثاء الموافق 24/ 2021/8 تم الاتفاق فيما بين:-

طرف أول: الإدارة العامة للوازم العامة بوزارة المالية بدولة فلسطين يمثلها السيد/ مدير عام الإدارة.

طرف ثان: ورشة المعراج لتصليح كهرباء السيارات وتركيب الطاقة الشمسية مشتغل مرخص/961140738 عنوانه الرئيسي/غزة – شارع عمر المختار يمثلها السيد/ عامر علي زقوت (بصفته مفوض) هوية رقم/402126171 هاتف-جوال رقم/0599606015-2869222

مقدمة الاتفاق

حيث أن الطرف الأول بصفته المذكورة أعلاه قام بطرح العطاء رقم **2021/63** بشأن **توريد بطاريات جافة لصالح وزارات دولة فلسطين** ، وحيث أن الطرف الثاني اشترك بالعطاء المطروح أعلاه، وحيث أن الطرف الأول قام بإحالة العطاء بالتجزئة على الطرف الثاني وفقاً للأسعار والأصناف المحددة في قرار الإحالة النهائية الصادر **بتاريخ 2021/8/15** كون عرضه الأرخص المطابق، على أن يكون السعر **شاملاً كافة أنواع الضرائب والرسوم.**

لذا فقد اتفق الطرفان بإرادة حرة وبإيجاب وقبول على ما يلي من الشروط:-

1. تعتبر مقدمة هذا الاتفاق والشروط العامة والخاصة والمواصفات الفنية والعينات والأسعار المقدمة من الطرف الثاني **وقرار الإحالة** الصادر عن لجنة العطاءات المركزية **بتاريخ 2020/8/15** بشأن **العطاء رقم 2021/63** جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق وتقرأ معه عند الاقتضاء.
2. يقر الطرفان بأهليتهما التامة في إبرام التصرفات القانونية.

عامر علي زقوت

غزة-برج الوليد-هاتف: 08-2824368 فاكس:08-2826990

3. يلتزم الطرف الثاني بتوريد البطاريات التي تطلب منه إلى وزارة النقل والمواصلات في غزة أو أي جهة أخرى تحددها الوزارة على أن تكون خالية من أي عيوب ووفقاً للمعايير والأسس المحددة من قبل مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية وطبقاً للمواصفات الفنية المحددة في كراسة العطاء وذلك خلال مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ استلامه أمر التوريد الخطى، ومع ذلك يحق للطرف الأول زيادة الكمية أو تخفيضها **بنسبة 25%** ولا يحق للطرف الثاني الاعتراض على ذلك أو المطالبة بزيادة في الأسعار أو التعويض عن أي عطل أو ضرر لحق به جراء ذلك.

4. لا يحق للطرف الثاني الامتناع عن التوريد أو المطالبة بزيادة في الأسعار بحجه ارتفاع الأسعار سواء كان الارتفاع في الأسواق المحلية أو الأسواق العالمية.

5. يحق للطرف الأول إنهاء التعاقد أو إعادة النظر في الأسعار في حالة انخفاض الأسعار أكثر من 15% وذلك وفقاً لتقدير لجنة العطاءات المركزية في وزارة المالية.

6. يلتزم الطرف الأول بدفع ثمن البطاريات التي يقوم الطرف الثاني بتوريدها وفقاً للأسعار والوحدات الواردة في قرار الإحالة المذكور أعلاه ووفقاً للكميات التي تطلب منه على أن يتم الدفع خلال **ثلاثين يوماً** من تاريخ تسليم الفاتورة ومعززات الصرف المطلوبة ويكون السعر شاملا أجور النقل والتحميل والتوصيل وكافة أنواع الضرائب والرسوم .

7. يلتزم الطرف الثاني بتقديم كفالة حسن **تنفيذ بمبلغ وقدره ($1000) فقط ألف دولار أمريكي لا غير**، وذلك بموجب سند دفع معتمد صادر حسب الأصول من بنك البريد أو بموجب كفالة بنكية أو شيك بنكي صادر من بنك يتعامل مع دولة فلسطين بغزة على أن تبقى سارية المفعول طوال فترة العقد المحددة أدناه.

8. يلتزم الطرف الثاني بتوفير(كتاب ضمانة) للبطاريات **مدة سنة لمركبات الديزل ، ومدة 14 شهرا لمركبات البنزين** تبدأ من تاريخ انتهاء التركيب ولا تشمل الضمانة ما يلحق من ضرر نتيجة حرق أو سرقة.

9. مدة هذا العقد **سنة ميلادية تبدأ اعتباراً من تاريخ 2021/9/1 حتى 2022/8/31**، ومع ذلك يحق للطرف الأول فسخ هذا العقد في أي وقت شاء إذا ما أخل الطرف الثاني بأي من التزاماته بما فيها التزامه بالتوريد، وفى هذه الحالة يحق للطرف الأول شراء المواد الذي تأخر الطرف الثاني في توريدها وبنفس المواصفات من طرف ثالث وعلى نفقة الطرف الثاني مع تحميله فروق الأسعار مضافا إليها 10% مصاريف إدارية من ضمانته البنكية والنفقات الإضافية وأية خسائر أو مصاريف أو عطل أو ضرر يلحق بالطرف الأول أو الجهة المستفيدة جراء ذلك دون الحاجة إلى إنذار، وللطرف الأول أن يحصل على ما تكبده من مصاريف ونفقات ناجمة عن ذلك من الكفالة المقدمة من الطرف الثاني أو من أية أموال مستحقة للطرف الثاني لدى أي جهة حكومية.

غزة-برج الوليد-هاتف: 08-2824368 فاكس:08-2826990

10.يحق للطرف الأول إذا تخلف الطرف الثاني عن التوريد في الموعد المتفق عليه أن يخصم أسبوعيا ما لا يقل عن1% من قيمة الأصناف التي يتأخر في توريدها كغرامة تأخير إلا إذا نشأ هذا التأخير عن قوة قاهرة أو ظروف طارئة فيوقف سريان غرامة التأخير اعتبارا من تاريخ نشوء هذه الظروف وفي جميع الأحوال يجب على الطرف الثاني تقديم إشعار خطي وفوري إلى الجهة المختصة بالظروف التي أدت إلى التأخير في التوريد أو منعته من ذلك وتقديم ما يثبت ذلك.

11.لا يحق للطرف الثاني التنازل عن تنفيذ أي بند من بنود هذه الاتفاقية أو أي جزء منها لأي طرف أخر أو التعاقد من الباطن إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الأول ويبقى الطرف الثاني متضامنا مع المتنازل إليه أو المتعاقد معه من الباطن في الوفاء في جميع الالتزامات التعاقدية المتفق عليها وفقاً لقرار الإحالة والعقد الأصلي.

12.لا يجوز لأي طرف من الأطراف النكول عما ذكر أعلاه وفي حالة حدوث أي خلاف بينهما حول تفسير أي بند من البنود المذكورة أعلاه يتم حله بالطرق الودية ،وإلا يتم الفصل فيه وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في مناطق دولة فلسطين وعلى هذا تم الاتفاق والتوقيع حسب الأصول من قبل طرفي العقد وسلمت نسخة لكل منهما.

طرف أول	طرف ثاني
الإدارة العامة للوازم العامة بوزارة المالية	ورشة المعراج الفنية لتصليح السيارات
يمثلها السيد/ مدير عام الإدارة	يمثلها السيد/ عامر علي زقوت
	(بصفته مفوض)

غزة-برج الوليد-هاتف: 08-2824368 فاكس:08-2826990